البعد الاستراتيجي لمنطقة الساحل والصحراء

د. عبد القادر علي أبو ستة *

المستخلص:

يعدّ تجمع الساحل والصحراء أحد المنظمات الفرعية التي أنشئت في القارة الإفريقية، واعترف به بوصفه تجمعًا اقتصاديًّا إقليميًّا خلال الدورة السادسة والثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية، وبناء على ذلك، فإن هذه المنظمات لا تعمل بمعزل عن الاتحاد الإفريقي. وتربطه صلة بجميع المنظمات وعلاقات أوجه وتعاون مختلفة داخل القارة وخارجها، وتعد مبادرة ليبيا لإنشاء هذا التجمع إحدى صور التكتل الإقليمية في القارة، بما يتلاءم مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تسعى فيها العديد من الدول إلى الانضمام والتكتل في تجمعات إقليمية.

Abstract: The Sahel- Saharan Community is a sub- organization founded on the African continent It was adopted as a regional economic grouping during the 36th. session of the Organization of African Unity. Based on this, the organization does not act in isolation of the African Union, but has links with all other organizations through various cooperation relations within and outside the continent. Libya's initiative that led to establishing this grouping is one of the regional tactics on the continent that came harmonious with the post-cold war era during which many countries sought to join and ally with regional groupings.

.

مقدمة:

تعدّ منطقة الساحل والصحراء إحدى المنظمات الفرعية التي أنشئت في القارة الإفريقية واعترف بها بوصفها تجمعًا اقتصاديًّا وسياسيًّا إقليميًّا، خلال الدورة السادسة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول (منظمة الوحدة الإفريقية) الذي انعقد في سنة 2002م (بجمهورية التوجو) حيث أقرت المنظمة إقامة مثل هذه التجمعات الاقتصادية الإفريقية الفرعية، وبناء عليه فإن التجمع[1] لا يعمل بمعزل عن

* د. عبد القادر علي أبو ستة، عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة سرت– ليبيا.

(1) محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، 1969–1979، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 2000م، ص77.

منظمة الوحدة الإفريقية سابقاً، حيث تربطه بجميع المنظمات علاقات وتعاون متنوعة، فكانت نشأته في يوليو سنة 1997م بمبادرة من ليبيا، بدعوة خمس دول إفريقية لا تملك سواحل بحرية، وهى (السودان وتشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو) بهدف إقامة تجربة تكاملية جديدة، وفي فبراير سنة 1998م اجتمع وزراء خارجية هذه الدول لصياغة مشروع الميثاق المقترح من طرف ليبيا، واتفقوا على إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء في أبريل سنة 1999م [1]. وبناء عليه يعدّ تجمع (الساحل والصحراء) من أكبر التجمعات الإقليمية الفرعية في القارة، حيث ضم أكثر من 28 دولة إفريقية، وتشكل مساحته حوالي 40% من مساحة القارة، ويزيد عدد سكانه عن نصف سكان القارة، وينتج ما يزيد عن 270 مليون طن من النفط سنوياً، وبهذا تعدّ مبادرة ليبيا لإنشاء التجمع في تلك الفترة إحدى مظاهر التحول في سياستها الخارجية، حيث اعتمدت في توجهها على سياسة التكتلات الإقليمية.

1) هدف الدراسة:

تهدف هذه لدراسة الى معرفة اهداف وسياسات دول التجمع لتحقيق تكامل أمنى وسياسي واقتصادي للدول الأعضاء تجاه إفريقيا.

2) أهمية الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في علاقات الدول الأفرو– عربية السياسية والتاريخية، ومدى استقرارها الأمني في القارة.

3) إشكالية الدراسة:

تمثلت الإشكالية التي طرحتها الدراسة في: إلى أي مدى للتجمعات والتكتلات الإقليمية دور في التكامل الاقتصادي والاستقرار السياسي للدول ومدى تكيفها مع ما حدث في البيئة الدولية؟

4) فرضيات الدراسة:

تقوم فرضية الدراسة على أن تجمع دول الساحل والصحراء شكل النواة وحجر الأساس في إعلان الاتحاد الإفريقي.

---

(1) حمد عاشور مهدي (قمة سرت ومشروع الوحدة الإفريقية آفاق الفكرة وقيودها) مجلة آفاق إفريقية، المجلد الأول، العدد 3، خريف 2000, ص 284.

5) **منهج الدراسة:**

في هذه الدراسة وُظّف المنهج الوصفي لوصف السياسات والاستراتيجيات لسياسة التجمع في القارة عبر فترات مختلفة، واستخدم المنهج التاريخي لمتابعة الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية بين دول المنطقة، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها داخل القارة.

واستخدم منهج المدرسة الواقعية لتحليل الوقائع والأحداث كما هي، ومعرفة ابعادها الاستراتيجية.

6) **حدود الدراسة:**

الحدود الزمنية، تبدأ منذ إنشاء تجمع الساحل والصحراء حتى نهاية منظمة الوحدة الإفريقية وقيام الاتحاد الإفريقي عام 2002م.

7) **صعوبات الدراسة:**

أ) تمثلت في قلة الحصول على المراجع والبيانات، وندرة وجود مؤلفات متخصصة، وصعوبة الحصول على تقارير ووثائق حول العلاقات الإفريقية.

ب) عدم إعطاء بعض الجهات معلومات مهمة حول الموضوع، واحتجاجها بأنها بيانات ذات طابع سرّي ولا يجور الاطلاع عليها للاستعمال العلمي.

المطلب الأول/ الأهمية الاستراتيجية لإنشاء التكتلات الإقليمية والدولية:

بعد التغير الذي حصل في الأوضاع الدولية واختلاف مقاييس العصر، لم يعد العامل السياسي هو الأهم في العلاقات الدولية، بفعل ظهور التكتلات الاقتصادية التي تنازلت فيها الوطنية عن جزء من صلاحيات السيادة[1]. وهو ما يعني أن الدولة الوطنية تعلن عن احتضارها وأن مقاييس العصر لا يمكن أن تقف عند الحدود الوطنية التي لم تعد تلبي حاجات مواطنيها، وأن القوة الاقتصادية في العالم أصبحت على أساس قاري وعالمي[2].

1- عبد المالك عودة، تجمع دول الساحل والصحراء رؤية جيواستراتيجية، سلسلة دراسات مصرية إفريقية، جامعة القاهرة 2002م ص6.

2- خالد حنفي علي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي الساحل والصحراء، مجلة السياسة الدولية، أبريل 2001م، ص188.

وهكذا فإن الدول الإفريقية، كغيرها من الدول، وبغض النظر عن حجم مواردها، تشعر بأن مكانتها في المجتمع الدولي مرتبطة بنموها الاقتصادي، لذلك عملت على تحسين وضعها من خلال التعاون فيما بينها من أجل خلق مشاريع إنمائية وإقليمية مشتركة؛ فجاءت مبادرة ليبيا بالدعوة إلى إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء الذي يصب في هذا الاتجاه من جهة، ويتماشى مع التطورات الدولية والإقليمية. ومن جهة ثانية أصبحت ظاهرة التكتل الإقليمي في صورة التكامل الاقتصادي حالة مميزة عمت البلدان المتقدمة والنامية على السواء، كما يمثل التجمع أداة للحوار مع الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الموجودة في العالم حول القضايا الإفريقية، ويظهر هذا الهدف بوضوح في موقف التجمع، بأنه سيتفاوض مع المجموعة الأوروبية على قدم المساواة لتحقيق مصالح كلا الطرفين) وأن "العالم أصبح لا يتعامل إلا مع المتّحدين، فأوروبا لا تفضل التعامل إلا مع تجمعات اقتصادية".

أيضًا لم تتقدم دول التجمع بأية شروط في عضويته، فعلى سبيل المثال، وافق على عضوية دول لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، مثل: إريتريا، ومصر والسنغال، وتوجو، وبنين، ونيجيريا، وإفريقيا الوسطى، كما جاء إنشاء تجمع الساحل والصحراء إلى تصميم دوله على مواصلة دورها في القارة الإفريقية.[1] ولكن بأدوات جديدة تناسب طبيعة النظام الدولي في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وهي سياسة الفضاءات، وبناء التكتلات الإقليمية التي توفر للدبلوماسية قدرة أكبر على التعاون في القارة.

المطلب الثاني/ أهمية إنشاء منطقة الساحل والصحراء:

وفقاً للمعاهدة المنشئة للتجمع، فإنه يهدف إلى إقامة اتحاد اقتصادي شامل، يستند إلى استراتيجية تُنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء في التجمع، وتشمل الاستثمار في الميادين الزراعية والصناعية والاجتماعية والثقافية وميدان الطاقة.

1- عبد المالك عودة: تجمع الساحل والصحراء، المصدر سبق ذكره، ص8.

لذلك حدد التجمع عدداً من الأهداف، منها تسـهيل حركة رؤوس الأموال والأشـخاص عبر أقاليم الدولة وتشجيع انتقال البضائع والسلع' وتشجيع سياسات الاستثمار في الدول الأعضاء وتنسيق النظم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ولعل عدم النص على أهداف أمنية في المعاهدة المنشئة للتجمع، يعكس عدم قبول الدول الإفريقية لأن يصـبح هذا التجمع اتحاداً اندماجياً[1]، وعدم التدخل في شـئون الدول الأعضـاء، بما يتناقص مع مبدأ سـيادتها، كما تمت الموافقة على الميثاق الأمني الذي ينص على أهداف عدة منها: التعاون فيما بين الدول الأعضـاء من أجل حفظ السـلم والأمن لكل منها[2]، وتطوير التعاون في مجالات الأمن والتصـدي لظواهر التهريب، والهجرة غير الشـرعية، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات، وتهريب الأسلحة، وعدم جواز التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء، وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها بين الدول الأعضـاء، وعدم اسـتخدام أراضـي دولة عضـو لتهديد سـلامة دول أخرى أو اسـتقلالها السياسي، وعدم تقديم أية مساعدة لقوى التمرد أو المعارضة السياسية داخل الدول الأعضاء, ويضاف إلى ذلك تنسيق المواقف على مستوى السياسات الخارجية لدول التجمع، والالتزام بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات (خاصـة الحدودية) من خلال اللجوء إلى وسـائل التفاوض والتحكيم، والوسـاطة، والمسـاعي الحميدة التي تشكلت لهذا الغرض.

1) الرؤية الليبية لإنشاء التجمع:

تقدّمت الدبلوماسـية الليبية بطرح هذه الرؤية؛ لمواجهة التداعيات السـلبية والهيمنة الأمريكية على الشعوب، وذلك من خلال تكوين فضـاءات تتجمع فيها القوة البشرية والمادية، ومواجهة العولمة، والحد من انتهاكات الدول الكبرى للأعراف والقوانين الدولية الذي تتعرض له الشـعوب النامية من قبل تلك

1 – فاضل الربيعي (ليبيا إلى الداخل الإفريقي والابتعاد عن الخارج العربي) مجلة الحياة الدولية ،12-10-1999م ,ص16.

2– "La Libye nouvelle Rupture et continuité " édition du centre National de la Recherche scintifique,paris,1975.

الدول، فرأت ليبيا سابقاً، وفقاً لهذه النظرية، أن أوروبا تشكلت وفق مجموعة ومجالها الحيوي هو (الاتحاد الأوروبي) [1].

ودول جنوب شرق آسيا مجالٌ حيويٌّ آخر، كما رفضت وفق هذا التوجه أن يكون العالم العربي مجالاً حيوياً قائماً بذاته؛ لأن معظم العرب في نظرها يسكنون شمال أفريقيا، ومجالهم الحيوي القارة الإفريقية، وليس التكامل مع الجزء الآسيوي من العالم العربي، وفي الوقت نفسه لا ترفض أن ينضم الجزء الآسيوي من العالم العربي إلى إفريقيا؛ لأنه من الناحية الجغرافية جزء من إفريقيا، لذلك لابد أن يتحد الفضاءان، ويسقطا كل الحواجز والحدود فيما بينهما، كما دعت الدول العربية للانضمام إلى الفضاء الإفريقي؛ لتشكيل ما سمته بالاتحاد العربي الإفريقي[2]، وطرحت وفق هذا المنظور مبادئ وديناميات عديدة للعمل الدولي، تقوم على أسس التكامل الاقتصادي، والتعاون المصلحي داخل كل فضاء إقليمي، والتنافس بين الفضاءات المختلفة، وتجاوزا ديناميات التكامل السابقة التي كانت تنطلق من المنطلقات الوطنية، أو العسكرية أو الأيديولوجية والدينية، غير أنه ثمة ملاحظات على النظرة التي تبنتها الدبلوماسية الليبية سابقاً، التي تكشف عن تغيير في أسس التكامل والاندماج، فليبيا كانت ترتكز على القومية والدين أرضيةً للتكامل، فأصبحت ترتكز في توجهها هذا على المنطلقات المصلحية، ولعل هذا التغير يتفق مع مرحلة جديدة في سياستها الإفريقية، حيث ترى أن التجمع المقترح هو ضرورة لمواجهة المخاطر المتوقعة لعملية العولمة فيما يخص للدول الإفريقية.

2) نشأة وأهداف التجمع:

لقد كانت نشأة تجمع دول الساحل والصحراء، كما ذكرنا، في يوليو سنة 1997م، عندما دعت ليبيا الدول الإفريقية، التي لا تملك سواحل بحرية، وكانت تهدف من خلال ذلك لإقامة تجربة تكاملية جديدة، ففي فبراير سنة 1998م، اجتمع وزراء خارجية هذه الدول لصياغة مشروع الميثاق المقترح من طرف ليبيا، واتفقوا على إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء، بحضور رؤساء الدول السابقة الذكر

1- محمد الطاهر السنفاز، اتفاقية دول الساحل والصحراء ومستقبل إفريقيا، مجلة الثقافة العربية، يناير 1999، ص33.
2- محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، 1969-1979، المصدر سبق ذكره، ص.80.

كدول مؤسسة للتجمع، وبمشاركة، وفود كل من مصر وتونس، وتعد مبادرة ليبيا لإنشاء التجمع أحد مظاهر التحول في سياستها الخارجية في تلك الفترة، حيث انطلقت من فكرة الاعتماد على سياسة التكتلات الإقليمية، بما يتلاءم مع فترة ما بعد الحرب الباردة، التي سعت فيها العديد من الدول للانضمام في تكتلات وتجمعات إقليمية تمكنها من القدرة على التعامل مع الدول الكبرى، كما كان لليبيا دور مؤثر وهادف في إنشاء التجمع، سواء من حيث صياغة الأهداف والهياكل، أو من حيث الأنشطة [1]، ومواجهة كثير من العقبات التي اعترضت إنشاءه، كما برزت ليبيا في أنشطة التجمع فاعلًا رئيسًا، سواء على مستوى استضافة مؤسسات التجمع [2] أو على مستوى الدعم المالي لبعض أنشطة التجمع، وأيضا طرح بعض الأفكار، خاصة لتنمية التجمع، وتوفير الموارد المالية اللازمة لانطلاق البرامج الخاصة بالأمن الغذائي له في عدد من الدول، كما عارضت ليبيا في القمة السادسة للتجمع في مايو 2004م بالعاصمة باماكو أي تدخل أجنبي في النزاعات الإفريقية، وهذا الدور أعطى لها قوة داخل التجمع طيلة الفترة الماضية، وساعدها على خدمة أهداف سياستها الخارجية تجاه الدول الإفريقية.

3) تجمع الساحل والصحراء أساسًا لبناء الاتحاد الإفريقي:

يحتل التجمع موقعاً استراتيجيا مميزاً، وتقدر مساحته بحوالي 3949,891 كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكان تجمع دول الساحل والصحراء 60 مليون نسمة. كما ترتبط دول الساحل بروابط تاريخية منذ قدم السنين[3]، يهدف إلى التصدي للتحديات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل والأسس التي تؤكد قيام علاقات تعاون إفريقي لدول التجمع من أبرزها العوامل التاريخية والثقافية والجغرافية والاقتصادية، ووحدة مجابهة المخاطر المحدقة بكل أطراف التجمع نتيجة التكالب الاستعماري بصورة مستحدثة، لتطويق أي تجمع إفريقي ومحاصرته داخل دائرة الهيمنة الاقتصادية المعولمة لتحطيم كل الخصوصيات والثقافات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

1- سامية بيبرس، قمة سرت الاستثنائية الخامسة، وإعلان الاتحاد الإفريقي، ص 25.
2- مجلة الغد العربي: العدد الثالث 1998، ص 88 - 90.
3- صحيفة الشمس، إفريقيا للإفريقيين العدد، 205، بتاريخ 2000م، ص 3.

للدول الإفريقية بآلياتها المتمثلة في الخصخصة والتفكك وإعادة التنظيم، والتحرير الاقتصادي والثقافي، وصندوق النقد الدولي، والمصرف الدولي، والشركات متعددة الجنسيات، وغيرها؛ لذا وجب على التجمع تكوين أرضية صلبة يحدد معالمه فوقها[1]، وكما تكمن أهمية العامل الجغرافي في عنصر الجوار والتلاحم بين دول التجمع، فمجرد إلقاء نظرة على الخريطة الإفريقية نرى مدى التلاصق والتلاحم بين دوله، وأن تجمع دول الساحل والصحراء يمتد من المنطقة المعتدلة إلى المنطقة المدارية ليمثل عمقاً وعرضاً لهما آثار مميزة في مجريات حياة ونشاط دوله، حيث يكتسب التجمع عمقاً استراتيجيا لسياسة الوفاق السلمي وعلاقة الود التاريخي والاستراتيجي بين دوله، والخط العام لاتجاه سياسات دول التجمع، إلى جانب العوامل المشتركة الأخرى، مثل الوحدة الجغرافية والمرجعية الحضارية، والتقارب الثقافي والتاريخي التي تعدّ من العوامل الداعمة لهذا المشروع الاقتصادي, ولأهمية واستشراف المستقبل في العلاقات الإفريقية لتجمع دول الساحل والصحراء، ينبغي علينا التعرف إلى العلاقات الإفريقية لتجمع دول الساحل والصحراء، ومن ثمّ يتحتم علينا معرفة معوقات التقدم التي سوف تواجه هذا التجمع، والعمل على معالجتها برؤية استراتيجية علمية وواقعية.

المطلب الرابع/ الاستراتيجية السياسية لدول منطقة الساحل والصحراء:

بدأت دول التجمع في إرساء قواعد التعاون الاستراتيجي في المجالات السياسية، وإبرام مشروع للميثاق الاقتصادي والأمني للتجمع [2]، وبهذا نجد أن دول التجمع نجحت إلى حد ما في محاصرة المخططات الغربية في القارة، كما شكل موقف دول التجمع سندًا لليبيا في تلك الفترة في مواجهتها مع الدول الغربية، وسندًا إقليمي لها في سياستها وتوجهها الإفريقي، ومن ثمّ تتضح الأهمية الاستراتيجية لهذا التجمع، فقد شكل في السابق حزاماً أمنياً مهماً يحول دون وجود مخططات غربية لمحاصرة الدول العربية الواقعة شمال إفريقيا إلى الجنوب في المستقبل[3] ومثّل إطارًا لمنع محاولات التدخل الأجنبي في شئون هذه الدول أو استخدام أراضيها لتهديد إحدى دولها، وأتاح التحرك الليبي داخل

1 – أنظر مجلة الوطن العربي: القذافي يقود تجمع دول الساحل والصحراء,1998، ص 66.

2 – مجلة الغد العربي: العدد الثالث، 1998، ص81– 85.

3 – مشروع ميثاق الأمن لدول الساحل والصحراء، 1999، ص ص 33– 36.

التجمع فرصة لها لبناء علاقات قوية إفريقية، خاصة على الصعيد الاقتصادي، ومن هنا يمكننا أن نقيم دور ليبيا في إنشاء التجمع الذي أصبح قوياً، بسبب دعمها السياسي والمادي غير المحدود، وكذلك عدم وضع ليبيا قيود على الدول الإفريقية في الانضمام إليه، وهذه تعدّ ميزة لهذا التجمع، فقد مثل إطاراً لمنع أية محاولة للتدخل الأجنبي في شئون هذه الدول، أو استخدام أراضيها لتهديد إحدى دولها، وبهذا نرى أن ليبيا كان لها دورٌ أساسٌ وواضح من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات والمواثيق وكان أهمها الميثاق الأمني للتجمع الذي حافظ على سلامة الأراضي الإفريقية ضد أي عدوان حدودي أو خارجي، حيث عدّتْ حرية التنقل للأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال إحدى دعائم السياسة الخارجية لدول التجمع [1]، وكان هذا أحد عوامل نجاح السياسة الخارجية الليبية تجاه التجمع في السنوات الماضية.

جدول (1) الدول المؤسسة لتجمع دول الساحل والصحراء

م	دول تجمع الساحل والصحراء	تاريخ الانضمام	ملحوظات
.1	ليبيا	4. فبراير 1998م	دول مؤسسة
.2	جمهورية تشاد		
.3	جمهورية السودان		
.4	جمهورية النيجر		
.5	جمهورية مالي		
.6	جمهورية بوركينا فاسو		
.7	جمهورية جيبوتي		دول منضمة في قمة تشاد 2000م
.8	جمهورية إفريقيا الوسطى		
.9	جمهورية غامبيا		
.10	جمهورية إريتريا		
.11	جمهورية الكونغو		
.12	جمهورية السنغال		

2- أنظر اتفاقية دول الساحل والصحراء ومستقبل إفريقيا، يناير 1999م ص ص 17- 19.

.13	جمهورية مصر العربية	11. 12. فبراير 2001	دول انضمت في قمة الخرطوم 12 فبراير 200
.14	الجمهورية التونسية		
.15	المملكة المغربية		
.16	جمهورية نيجيريا		

1) النشاط السياسي لدول التجمع:

شهدت اجتماعات دول تجمع الساحل والصحراء نشاطاً سياسياً موسعاً في السابق رغم أن الفترة الزمنية لقيامه تعد قصـــيرةً [1]، حيث بدأت دول التجمع في إرســـاء قواعد التعاون في المجالات السياسية، وإبرام مشروع للميثاق الاقتصادي والأمني لمنطقة الساحل والصحراء، وبهذا نجد أن دول التجمع نجحت إلى حد ما في محاصـرة المخططات الغربية في القارة، كما شـكل موقف دول التجمع المسـاند لليبيا سـابقًا في مواجهتها مع الدول الغربية سـندًا إقليميًّا لها في سـياسـتها وتوجهها الإفريقي، ومما تقدم يتضح لنا أهمية تجمع دول الساحل والصحراء، فقد شكل حزاماً أمنياً مهماً يحول دون وجود مخططات غربية لمحاصـرة الدول العربية الواقعة شـمال إفريقيا إلى الجنوب في المسـتقبل، ويمنع أية محاولة لتطويق مصر والسودان وليبيا والجزائر والمغرب من جهة الجنوب، كما مثل التجمع إطارًا لمنع محاولات التدخل الأجنبي في شئون هذه الدول، أو استخدام أراضيها لتهديد إحدى دولها[2]، وأتاح هذا السند لليبيا داخل التجمع فرصة لبناء علاقات إفريقية قوية، خاصة على الصعيد الاقتصادي، ويمكننا القول إنّ دور ليبيا في إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء، أصبح قوياً بسبب الدعم السياسي والمادي الليبي غير المحدود، وكذلك عدم وضـعها لقيود على الدول الإفريقية في الانضـمام إليه، وهذه كانت ميزة لهذا التجمع الذي زاد قوة بعد انضـمام مصـر وتونس والمغرب ونيجيريا إليه، ومثل إطاراً لمنع أية محاولة للتدخل الأجنبي في شئون هذه الدول [3]، أو استخدام أراضيها لتهديد إحدى دولها، وبهذا نقول إنه كان ليبيا دورٌ أســـاسٌ وواضـــح من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات والمواثيق التي كان أهمها

1 – د. محمود أبو العنين: التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2001، القاهرة، ص 105– 106.

2 – أنظر مشروع ميثاق الأمن لدول الساحل والصحراء.

3 – انظر تفاصيل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في تجمع دول الساحل والصحراء، تشاد، 5 فبراير 2000م.

الميثاق الأمني للتجمع، حيث حافظ في السابق على سلامة أراضي الدول الإفريقية من أي تدخل داخلي أو خارجي.

المطلب الخامس/ الاستراتيجية الاقتصادية لمنطقة الساحل والصحراء:

شهدت دورات تجمع الساحل والصحراء في بداية نشأته أنشطة عديدة، برزت فيها ليبيا فاعلًا رئيسًا في التجمع، سواء على مستوى احتضان مؤسسات التجمع، أو الدعم المالي لبعض الأنشطة، أو طرح أفكار خاصة لتنمية منظمة الساحل والصحراء، ومنها: –

1. دعم العمل الاقتصادي بين دول التجمع، حيث أقرّتْ وثائق عدة في شهر أبريل سنة 1999م تتعلق بتنفيذ المخطط الاقتصادي والتنموي للتجمع، وهي: وثيقة حرية تنقل الأفراد والأموال فيما بين دول التجمع، وإنشاء المصرف الإفريقي للتنمية والتجارة (مقره طرابلس)، وتشكيل وتحديد صلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
2. تفويض ليبيا في شهر فبراير سنة 2000م [1] للتحدث والعمل باسم التجمع في المؤسسات الإقليمية والدولية، والقيام بأية اتصالات تراها ضرورية مع التجمعات الدولية والإقليمية التي ترغب في خلق علاقات تعاون اقتصادي أو ثقافي، والسعي لرأب خلافات ووقف أي تقاتل بين الدول الإفريقية.

كما فُوّضتْ تشاد أيضاً بإعداد تصور للاندماج الاقتصادي الكامل، يشمل الطرق والمواصلات والسكك الحديدية، والنقل الجوي، كما يشمل المياه وحرية تنقل الأشخاص والبضائع، وخلق سوق واحدة لدول التجمع[2].

كما وفّرت ليبيا الموارد المالية اللازمة لانطلاق البرامج الخاصة بالأمن الغذائي للتجمع في عدد من دولة بالتعاون مع منظمة الفاو في عام 2003م. وطرحت مشروعاً مائياً لمكافحة التصحّر في

1- أنظر البيان الختامي لاجتماع وزراء الاقتصاد الأفارقة الذي عقد في باماكو في 6 / 3 /1999م.

2- بدر حسن شافعي ، سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية، القاهرة، أبريل،2000، ص110.

منطقة الساحل والصحراء في قمة الأرض أغسطس سنة 2002م [1]وقد صدرت ردود فعل إيجابية من الاتحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية المانحة لإمكانية دعم هذا المشروع بعد فحص جدواه الاقتصادية. وحاولت ليبيا موازنة قوة اقتصادها بضعف الاقتصاديات الأخرى من خلال إقامة صندوق خاص بالتضامن في فضاء (س– ص) لمحاربة الفقر، ومقاومة الأمراض، ومكافحة التصحّر والبطالة وفق ما قرّرته الدورة العادية العاشرة للمجلس التنفيذي لـ(س– ص) التي انعقدت بطرابلس (ليبيا) في ديسمبر 2003م.

1) النشاط الاقتصادي لدول التجمع:

سعت ليبيا، خلال دبلوماسيتها السابقة، لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي بين دول التجمع، استنادًا إلى إمكانياتها المحلية المتاحة، وعدم اعتمادها على الدول الخارجية، خاصة وأن دول التجمع وضعت الاعتبارات الاقتصادية في المقدمة قبل الاهتمامات الأمنية في اتفاقياتها، ومن خلال القروض التي قدمتها ليبيا لأعضاء تجمع دول الساحل والصحراء، حيث وصلت إلى حوالي 25% من إجمالي القروض في شكل 34 اتفاقية قرض ووديعة مع 18 دولة إفريقية، وكان لدول التجمع النصيب الأكبر منها، وبالرغم من أن تجمع دول الساحل والصحراء حديث التكوين، ولم يكن له نشاط اقتصادي ملحوظ، فإنّه اتخذ خطوات عديدة في السابق لإحراز تقدم اقتصادي ملحوظ له، وفي سبيل هذا اتخذت عدة قرارات مهمة لإنعاش التعاون الاقتصادي، أولى هذه الخطوات، إنشاء بنك التنمية لدول التجمع، خطوة أولي للتنمية الاقتصادية لدول التجمع[2]، وتبنّي سياسة مشتركة للأمن الغذائي والرفع من مستواه في المجالات الزراعية والحيوانية.

كذلك تبنّي التجمع سياسة مشتركة في مجال الطاقة للاستفادة بالطاقة بأقل تكلفة، وتطويرا للأنشطة الصناعية للبلدان الأعضاء، والتشجيع على إقامة علاقات ثنائية بين المستثمرين

1- projet de convention sur la sécurité dans les pays membres du groupement du Sahel et du Sahara, signée à Ndjamena, Tchad le 17 septembre 1999 .

2- مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في تجمع دول الساحل والصحراء: مرجع سبق ذكره.

الاقتصـاديين، وكذلك الرفع من معدل التبادل التجاري بين الدول الأعضـاء [1]، والأخذ في الحسـبان الاتفاقيات الإقليمية القائمة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وتنمية حركة النقل والمواصـلات عن طريق إنشـاء وإعادة البناء للبنية الأسـاسـية للدول الأعضـاء، واتخذت العديد من التوصـيات اللازمة، كحرية التنقل للأشخاص ورؤوس الأموال[2] وحرية الإقامة ومزاولة الأنشطة الاقتصادية وتبادل البضائع والخدمات للدول الأعضاء من التجمع.

المطلب السادس/ التحديات والصعوبات التي واجهت بناء التجمع منذ تأسيسه:

واجه تجمع دول الساحل والصحراء أثناء فترة إنشائه عدداً من التحديات والعراقيل التي في رأينا ارتبط بعضـها بدور ليبيا في التجمع، وبعضـها الآخر بتكوين التجمع بشكل عام، فعلى صـعيد العوائق التي ارتبطت بدور ليبيا، فأبرزها هو دورها داخل التجمع، منها تحول التجمع في تلك الفترة من تجمع ذي طابع اقتصـادي إلى تجمع يهتم بالنواحي السـياسـية والأمنية، وكان هذا محل اعتراض عدد من دول التجمع منذ البداية، حيث أصـــرت على عدم إطلاق لفظ اتحاد على التجمع، لكننا وجدناها بعد فترة تتبنى وجهة النظر الليبية، التي كانت ترى أن هذا التجمع ينبغي ألاّ يقتصـــر على الجوانب الاقتصادية، بل يمتد للنواحي السياسية والأمنية.

أما التحديات التي ارتبطت بتكوين التجمع، فاقتصـــاديات الدول المشـــتركة في التجمع فتتســـم بالضـعف، وباحتياجها للمسـاعدات، وربما ذلك هو الهدف من دخولها للتجمع، حيث سـعت للاسـتفادة بالتمويلات الليبية للتنمية في هذه الدول. أيضاً التأخر في تنفيذ التجمع لمشروعاته؛ حيث لم تكن هناك خطوات جادة للتجمع لتنفيذ مشروع اقتصـادي أو سياسـي، واقتصـر الأمر، في السنين الماضـية، على

1 – خالد حنفي علي: الإقليمية الجديدة في إفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي (الساحل والصحراء والساداك) مجلة السياسة الدولية، أبريل، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية، القاهرة 2001، ص ص 190–195.

2–http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/08/article32.shtm.

ومحمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، 1969–1977، متاح على الرابط التالي، المرجع سبق ذكره، ص 80.

تفعيل التجمع لصالح دور ليبيا في إفريقيا. كذلك رفض أغلب دول التجمع لمشروعات مهمة طُرِحتْ، كإعطاء مزايا لمواطني دول التجمع المقيمين فيها لفترات طويلة.

وهناك تحدٍّ آخر، هو الخلافات السياسية بين بعض دول التجمع (كالسودان وإريتريا، وإفريقيا الوسطى وتشاد) والتقلبات السياسية، وعدم الاستقرار في دوله، كان يمثل ضعفًا له، وكذلك التداخل الكبير بين عضوية التجمع والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل، الآيكواس والإيجاد، وذلك أدي إلى حدوث حالة من التشتت داخل التجمع.

خاتمة:

يمكننا أن نقول، من خلال هذه الدراسة، إنّ البعد الاستراتيجي لمنطقة الساحل والصحراء في ذلك الوقت، كان قوياً، بسبب دعم بعض دوله غير المحدود، الذي تمتع أولًا بعدم وضع قيود على الدول الإفريقية للانضمام لهذا التجمع، وهو ما جعل منه حزاماً أمنياً للدول الواقعة شمال إفريقيا من الجنوب، فمن خلال هذا التحليل مثل التجمع إطاراً لمنع أية محاولة للتدخل الأجنبي في شئون هذه الدول أو استخدام أراضيها لتهديد إحدى دولها.

وبهذا نستطيع أن نقول، إن الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية السابقة كان لها دور أساسٌ وواضح ومؤثر، واستطاعت من خلاله الدول الأعضاء التأثير في هذه الرقعة الإفريقية، حيث قامت برفع معدلات الإنتاج والصادرات والواردات، مع كثير من الدول الإفريقية المشتركة مع التجمع الساحل والصحراء، وأنشأت عديد من الشركات المشتركة فيما بينها على أساس المشاركة، وأبرمت اتفاقيات ومواثيق عدة بين الدول، كان أهمها الميثاق الأمني لدول الساحل والصحراء؛ للمحافظة على سلامة أراضيها من أي تدخل داخلي أو خارجي في السابق، وعدّت حرية التنقل والبضائع ورؤوس الأموال إحدى دعائم السياسة الخارجية لدول التجمع الإفريقية [1]، وكانت هذه إحدى عوامل نجاح السياسة الخارجية للتجمع في القارة سابقاً.

(1)- Pierre, François:"L'OUA trente ans après" Paris, 1987, édition , Karthala.

النتائج:

1. مثّل التجمع أيضـــاً أداة للحوار مع الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصـــادية الموجودة في العالم حول القضايا الإفريقية.
2. ســـعى التجمع ليكون (أفرو–عربي) نتيجـة لرغبـة دولـه في تعزيز الوجود العربي في إفريقيـا، والاتساع الجغرافي للتجمع.
3. دعم التجمع الوجود الإســلامي في القارة، حيث ركز في بنائه على الدول التي بها أغلبية مســلمة مثل (نيجيريا، وغامبيا، وإريتريا).
4. لم يفرض التجمع أية شـروط في عضـويته، بل وافق على انضـمام دول لها علاقات مع إسـرائيل كمصر، والسنغال، وتوجو، وبنين، ونيجيريا، وإفريقيا الوسطى.
5. المبادرات لإنشـاء التجمع جاء ليتماشـى مع الوضـع الدولي الجديد، وهي سـياسـة بناء التكتلات الإقليمية؛ لكي تعطي للتجمع دورًا أكبر على التحرك في القارة.

التوصيات:

من خلال دراسة البعد الاستراتيجي لتجمع دول الساحل والصحراء، نقترح التوصيات التالية: –

1. تعميق الصـــورة الجديدة لليبيا لدى الدول الإفريقية، بأنها دولة ترغب في الســـلام، وتســـتطيع أن تكون فاعلة في المنظمات الإفريقية من جديد.
2. محاربة الهجرة غير الشرعية للمحافظة على أراضيها، والتعاون مع دول التجمع لضمان أمنها.
3. الاســـتمرار في دعم التجمع ســـياســـيا؛ لأنه يشـــكّل حزاماً أمنيّاً لليبيا في تحركها على الصـــعيد الاقتصادي والسياسي.
4. الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق، وخاصة الأمنية؛ للمحافظة على سيادة الدول الأعضاء.
5. الاستفادة بالتمويلات السابقة لعملية التنمية في دول التجمع؛ لتنفيذ المشروع الاقتصادي والسياسي لبناء القارة.
6. تذليل الخلافات والتقلبات السياسية، وعدم الاستقرار بين دول التجمع، التي كانت في السابق سببًا في حدوث حالة من التشتت.

المراجع

أولاً/ الكتب:

1. خالد حنفي علي: "الإقليمية الجديدة في إفريقيا: أسباب التعثر مع التطبيق على تجمعي (الساحل والصحراء والساداك)، مجلة السياسة الدولية، العدد (144)، أبريل 2001م.
2. السيد عوض عثمان (التدخل الأمريكي الفرنسي في شمال ووسط إفريقيا) بيروت، معهد الإنماء العربي، برنامج الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى 1989م.
3. عبدالمالك عودة (تجمع دول الساحل والصحراء رؤية جيو استراتيجية) سلسلة دراسات مصرية إفريقية، جامعة القاهرة 2002م.
4. محمد المبروك يونس، دور ليبيا في مسار العلاقات العربية الإفريقية، 1969-1979م، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 2000م.
5. محمد عاشور مهدي (قمة سرت ومشروع الوحدة الإفريقية آفاق الفكرة وقيودها) مجلة آفاق إفريقية، المجلد الأول، العدد 3، خريف 2000م.
6. محمود أبو العينين (الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية) مركز البحوث والدراسات الإفريقية، الطبعة الثانية، جامعة القاهرة 2001م.

ثانياً/ المجلات والصحف:

1. الطاهر محمد السنفاز (اتفاقية دول الساحل والصحراء ومستقبل إفريقيا) مجلة الثقافة العربية، العدد الأول، السنة الرابعة والعشرون، يناير 1999م.
2. خالد علي حنفي (السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية) مجلة السياسة الدولية، العدد56، 2004م.
3. فاضل الربيعي (ليبيا إلى الداخل الإفريقي والابتعاد عن الخارج العربي) مجلة الحياة الدولية ،12-10-1999م.
4. صحيفة لوفيجارو الفرنسية: مترجم بصحيفة الاتحاد، 1999/8/27م.
5. صحف الشمس، العدد 205 بتاريخ 2000م.
6. مجلة الشاهد، العدد الثامن والتاسع، أغسطس 1999م.
7. مجلة الغد العربي: العدد الثالث، يونيو 1998م.

ثالثاً/ الوثائق:

1. نص معاهدة إنشاء تجمع دول الساحل والصحراء 4 فبراير 1998م.
2. نص وثيقة تجمع الساحل والصحراء الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لتجمع الساحل والصحراء (انجامينا- تشاد) 5- فبراير 2000م.
3. مشروع ميثاق الأمن لدول الساحل والصحراء: الموقع بانجامينا- تشاد، سنة 1999م.
4. التقرير المرحلي عن أنشطة الأمانة العامة لتجمع دول الساحل والصحراء عن الفترة من شهر أبريل إلى شهر أكتوبر لعام 1999، مقدم للدورة العادية الثانية في مدينة بنغازي 14 إلى 1999/11/16م.
5. التقرير الاستراتيجي الإفريقي، محمود أبو العينين، للسنوات 2001 - 2002 القاهرة، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة 2002م.
6. تقرير اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي- بشأن العلاقات الاقتصادية بين ليبيا والدول الإفريقية، إدارة التعاون الإفريقي باللجنة 2000 م.
7. التقرير السنوي السابع والعشرون للمصرف الليبي الخارجي لسنة 1999م.

رابعاً/ البحوث:

1. السيد فليفل (الخلفية التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية عبر الصحراء الكبرى) منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، طرابلس، 1989.
2. محمود أبو العينين (بحث مقدم لندوة العلاقات العربية الإفريقية، جمعية الدعوة الإسلامية) طرابلس، 1999م.
3. (الأهمية الاستراتيجية لتجمع دول الساحل والصحراء) بحث مقدّم لندوة البعد الاستراتيجي لتجمع دول الساحل والصحراء، بنغازي، 1998م.
4. (تجمع دول الساحل والصحراء) بحث مقدم إلى ندوة بنغازي الأولى حول البعد الاستراتيجي لتجمع دول الساحل والصحراء، مجلة الثقافة العربية، العدد 1، لسنة 27 لعام 1998م.

خامساً/ الرسائل الجامعية:

1. الحار عبد الوهاب حمد (تأثير العامل الجغرافي في السياسة الخارجية الليبية) رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس 2003م.

سادساً/ المراجع الأجنبية/

1. F,costantin : « La développement des relations entre L'Afrique et le monde arabe en 1972, Année Africaine,1973.
2. La Libye nouvelle Rupture et continuité, édition du centre National de la Recherche scintifique,paris,1975.
3. Pierre, François: "L'OUA trente ans après" Paris, 1987, édition , Karthala.
4. projet de convention sur la sécurité dans les pays membres du groupement du Sahel et du Sahara, signée à Ndjamena, Tchad le 17 septembre 1999.
   http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/08/article32.shtm.